

الخطط التمويلية المقترحة للمشروعات الزراعية المتخصصة في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية

سفر حسين القحطاني، عصام عبداللطيف أبو الوفا، خالد تركي نايف

قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، الرياض.

ملخص الدراسة. تهدف الدراسة إلى تناول التوجيه الأمثل للقروض والإعانات الزراعية للمشروعات الزراعية المتخصصة بالمنطقة الوسطى من خلال: الوقوف على التوجيه الأمثل للمبالغ الممولة من قبل البنك الزراعي العربي السعودي بالمنطقة الوسطى لتحسين العوائد الاستثمارية لتوزيع القروض والإعانات على مختلف المشروعات الزراعية.

وتم الاعتماد على بيانات قطاعية عشوائية من المشروعات الزراعية المتخصصة لخمس أنشطة إنتاجية زراعية تتمثل في مشروعات إنتاج القمح، إنتاج الخضار في البيوت المحمية، إنتاج دجاج اللحم، إنتاج بيض المائدة، إنتاج الألبان، والتي قام البنك الزراعي العربي السعودي بتمويلها في المنطقة الوسطى حيث اعتمد على البيانات الأولية من خلال تجميعها بواسطة استمارة استبيان لعينة من المشروعات تبلغ ٥٢ مشروعاً تمثل ١١% من المشروعات المتخصصة في المنطقة الوسطى فضلاً عن الاستعانة بالنشرات والدوريات للهيئات والمؤسسات.

وتتضمن بيانات العينة التكاليف الاستثمارية والتشغيلية والإنتاجية السنوية والطاقة الإنتاجية السنوية وإجمالي الإيرادات والتي من خلالها قدرت أهم المعايير الاستثمارية ومنها صيغت المشكلة الحقيقية بوصفها مشكلة تمويلية على غرار النوع المعروف باسم (محفظة الممول) أو المستثمر وتم تحليل المشكلة من وجهة نظر البنك الزراعي العربي السعودي التمويلية الرامية لتحقيق ترشيد الإنفاق التمويلي، معظمه العوائد، تحقيق الكفاءة التمويلية، الاكتفاء الذاتي باستخدام أسلوب الأمتلية لتعظيم المشروع للعوائد التمويلية المتوقعة من إتباع البنك الزراعي العربي السعودي لخطة تمويلية معينة، ولما كان البنك الزراعي العربي السعودي يستهدف تعظيم أكثر من هدف في آن واحد. ولا تسمح البرمجة الخطية إلا بمعالجة التعظيم وفقاً لهدف واحد فإن الأمر يتطلب الاستعانة بأسلوب البرمجة الرياضية في ضوء الحالة المعروفة باسم برمجة الأهداف.

وتشير النتائج إلى انخفاض العوائد المتوقعة لحالة الوضع الراهن (الخطة الأولى) عما كان من الممكن أن يكون لتحقيق أهداف الخطط التنموية، وقد تفوقت الخطة التمويلية السابعة عن بقية الخطط الأخرى بعدة معايير منها العائد المطلق والنسبي ومعيار نسبة الاكتفاء الذاتي، ومعيار تكاليف الفرص المفقودة أو الضائعة، حيث حققت زيادة قدرها ١٣,٧٥ مليون ريال، تمثل حوالي ٥,٢% من مستوى العوائد المتوقعة من الخطة الحالية للتمويل (الأولى) فضلاً عن تحقيقها لأهداف الاكتفاء الذاتي بمستويات أفضل وفقاً لنسبة إسهام المشروعات المتخصصة في المنطقة الوسطى للإنتاج المحلي، وتخفيض من تكاليف الفرص المفقودة بنحو ١٠,٥% عن نظيرتها في الخطة الأولى. كما قدرت الدراسة إمكانية أخرى لتحسين تلك العوائد من خلال توجيه البحوث والدراسات نحو بحث وتحديد العوامل المسؤولة عن رفع المستويات الإنتاجية لتلك المشروعات الممولة إلى نظيرتها التخطيطية، وهو ما يزيد العوائد التمويلية بحوالي ٢٥% عن مستواها الإنتاجي الراهن لتصبح إمكانات تحسين العوائد بنسبة حوالي ٣٠% من مستواها الراهن وهو ما يؤدي لإعطاء دفعة قوية للتنمية الاقتصادية الزراعية بالمملكة في المستقبل القريب، وبلغ متوسط العائد المتوقع من الاستثمار للأنشطة الستة مجتمعة في الخطة الأولى

٣,٦٩%، في حين بلغت في الخطة السابعة (المثلَى) حوالي ١٥% وذلك استناداً للقيم الظلية للعوائد المتحصل عليها من نتائج الخطة التمويلية السابعة (المثلَى) باستخدام نموذج البرمجة.